[68] منه في جميع الاقسام انه مثلا في الطبيعي والفرد إذا اراد المستعلم ان يعلم تفصيلا معنى الانسان وكان عالما بالطبيعي الذى يكون زيد احد افراده جعل - زيدا - موضوعا وحمل الانسان عليه بما له المعنى الارتكازي في نفسه، فإذا صح هذا الحمل انكشف كون معنى الانسان هو الجهة الجامعة بين زيد و غيره من افراد الحيوان الناطق، وهكذا في المتساويين مثل " الانسان ناطق " إذا كان النظر الى المميز لهذا النوع من غيره، وفي الاعم والاخص، مثل " الانسان حيوان " إذا كان النظر الى المعنى الموجود في ضمن النوع. ولكنه غير تام فان ما ذكر غاية ما يستكشف منه كون المستعمل فيه كذلك لا الموضوع له ومع الاغماض عن ذلك وتسليم ما ذكر فانما هو فيما إذا كان وجودا لهما بالذات. واما في غير ذلك من موارد الحمل الشايع حتى في الفرد والكلى مثل " زيد ضاحك "، فلا يمكن استكشاف الوضع به، الا إذا رجع إليه كما في المثال، فانه ان علم معنى الهيئة، ولم يعلم تفصيلا معنى المادة واراد تشخيص معناها جعل الضاحك محمولا وحمله على زيد بلحاظ الصفة القائمة به فمن صحة الحمل وان استكشف معنى المادة الا انه من جهة ان كل ما بالعرض لابد وان ينتهى الى ما بالذات، فلا محالة ينتهى الامر الى الحمل على تلك الصفة القائمة بالجسم وهو من حمل الكلى على فرده، ويتبعه يستكشف ان الضاحك معناه ماله تلك الصفة المسماة بالضحك، وكذلك ان علم معنى المادة تفصيلا، واراد ان يعلم معنى الهيئة تفصيلا وانها موضوعة لاى نحو من انحاء النسبة فانه من صحة حمل لضاحك على زيد يستكشف وضعها للنسبة الجامعة بين قيام الضحك بزيد وما ماثله. ومما ذكرناه ظهر حكم حمل الحد العامين من وجه على الاخر، وانما لم نذكره في العنوان لاجل انه لا يعقل كون النسبه عموما من وجه ويوجدان بوجود واحد مع كونه وجودا لهما بالذات كما لا يخفى، هذا هو القول الفصل في المقام، ومنه يظهر ما في كلمات المحققين من الخلط والاضطراب. المقام الثاني: في صحة السلب، فملخص القول فيه: ان السلب ايضا على قسمين: القسم الاول، نفى الاتحاد الماهوى والثانى، نفس الاتحاد وجودا.